



رؤية الحوكمة البيئية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030

بحث مقدم للنشر في مجلة جامعة أسوان للعلوم الانسانية

Review article: Environmental governance vision in achieving sustainable development strategy
Egypt 2030

Research submitted for publication in the Journal of Aswan University for Human Sciences

إعداد

جمال حسين عبدالقادر طابع

أخصائي ومشرف التدريب الميداني بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان
وباحث دكتوراه بقسم تنظيم المجتمع كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان

The author

Gamal Hussein AbdEl KadEr TUIE

Field Training Specialist and Supervisor at the Higher Institute of Social work, Aswan ,PhDResearcher, Department of
Community Organization, Faculty of Social Work, Aswan University

العام الجامعي

1442هـ / 2021م

المخلص :

في سياق التطورات التكنولوجية التي شملت الميدان الصناعي ومع ارتفاع عدد المصانع والآلات، تبلورت ظاهرتين أساسيتين تمسان النظام الايكولوجي، وهما التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، بحيث نجم عنهما الاحتباس الحراري وثقب الأوزون وعدة قضايا بيئية أخرى مست العالم، وأدت بالنظام البيئي إلى التدهور، وفي ظل هذه الأحداث تعددت الأنظمة التي تضبط هذه التغيرات، ومن بينها ما يعرف بالحوكمة البيئية، التي تسعى إلى حماية البيئة والحفاظ على استمراريته وبقائها مع ضبط محدودية استغلال الموارد إلى جانب التحكم في الأنظمة الصناعية للنهوض بالقطاع العام وتحسين مستوى كفاءته، من خلال إشراك وحث كل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذ المخططات ذات الصلة بالبيئة. والدور الأكبر يكون للدولة التي عليها التنسيق بين كل هذه الأطراف الفاعلة وقيادة عملية التنمية ومواكبة المستجدات العالمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح البنية التحتية للحوكمة البيئية من خلال التشريعات والقوانين ومخططات بيئية وغيرها من إجراءات كاتجاه للتنمية المستدامة وتحسينه والرفع من كفاءته وفعاليتها، وتخدم النظام البيئي وتهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية بشكل عام، باعتبار الحوكمة البيئية جزء مهم من عملية التنمية.

Abstract:

In the context of technological developments that included the industrial field and with the increase in the number of factories and machinery, two basic phenomena affecting the ecosystem took shape, namely pollution and the depletion of natural resources, which resulted in global warming, the ozone hole and several other environmental issues that touched the world, and led the ecosystem to deterioration. Events There are many systems that control these changes, among them is what is known as environmental governance, which seeks to protect the environment and maintain its continuity and survival while controlling the limited exploitation of resources as well as controlling industrial systems to advance the public sector and improve its level of efficiency, by involving and sensitizing all citizen actors And economic institutions, local groups, environmental associations and organizations, and the media in developing policies and implementing environment-related plans. The biggest role is for the state, which has to coordinate between all these actors, lead the development process and keep abreast of global developments .

– الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة.

–Key words: governance, environmental governance, sustainable development .

- مقدمة:

- تمثل التحديات البيئية أبرز تحديات القرن التي تواجه الأفراد والمؤسسات والدول، لما آلت إليه الأوضاع البيئية وما ستؤول إليه من مخاطر تهدد أمن وسلامة الكائنات الحية بما فيها الإنسان المتسبب الأول فيها. لذلك سارعت الدول إلى تبني آليات وخطط للتصدي لهذه المخاطر وإشراك كل الفاعلين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإصلاح الممارسات الخاطئة تجاه البيئة لضمان حياة أكثر أمنا وصحة، ومن بين هذه الآليات توجهت الدول إلى تبني الحوكمة البيئية لمواجهة هذه المخاطر والمضي في مسار التنمية.

أولاً: أساسيات الحوكمة البيئية:

كنتيجة للمشاكل التي تنتج عن الأداء البيئي للمؤسسات وما يلحقه من أضرار مدمرة بالبيئة فقد حظي مفهوم الحوكمة والحوكمة البيئية باهتمام كبير من قبل العديد من منظمات الأعمال، في مختلف دول العالم نظراً لأهميته بالنسبة للمؤسسة والدولة والمجتمع ككل، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المحور.

- مفاهيم عامة حول الحوكمة والبيئة:

قبل التطرق إلى مفهوم الحوكمة البيئية لابد من التعقيب حول المفهوم الشامل للحوكمة والبيئة بصفة عامة.

1- تعريف الحوكمة (governance) :

تعريف البنك الدولي للحوكمة: أنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ويثر هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات وأسالي العمل المراعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك (1) .

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحوكمة :

الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشره وزيادة الوعي العام حول الظاهرة وخلق اليات تمكن هذه الاطراف من القضاء علي هذه الظاهرة أو علي الاقل التقليل منها.(2)

اما الحوكمة من منظور التنمية الانسانية: فيصد بها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم علي توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما بالنسبة لاكثر المجتمع فقرا.(3)

1- فتحي الحلو، أحمد .(2012). دور تطبيق مبادي الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية ،رسالة ماجستير :كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية، غزة ،ص 87.

2- البابلي ،نبيل .(2018). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات.المعهد المصري للدراسات السياسية القاهرة ،ص 3.

3- عرفات ، محمد .(2013). الحوكمة الرشيدة كمؤشر لزيادة فاعلية المؤسسات الاهلية،بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،ص 3099.

-تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية :

اسلوب ممارسة القوة من قبل الحكومات في ادارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية ،كما تشير الي أنه ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة ،ممارسة تتسم بالفعالية ،الأمانة، الانصاف ،الشفافية ،والمساءلة. (1)
أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: فتعرف المفهوم بأنها قدرة الحكومة علي الحفاظ علي السلام الاجتماعي ،وضمن القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمن الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.(2)
- تعريف البيئة:

تختلف تعاريف مصطلح البيئة حسب الميدان الذي تعرف فيه ومن بين أهم التعاريف التي تم تداولها بخصوص هذا المصطلح:

أ- البيئة من منظور علمي: لم يتوصل العلماء في أفراد علم مستقل للبيئة ينصرف إلى دراسة النباتات والحيوانات والناس، فيما بينهم من جانب، وما يحيط بهذه الكائنات من جانب آخر، ويسمى هذا "علم البيئة"، ويعرف بأنه: "العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية-من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة-مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها

كما تعرف على أنها: "مجموع الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه الحياة (3)

-تعريف الحوكمة البيئية :

نظرا لحدائة المصطلح المتداول حيث يعد من المفاهيم المركبة وليست البسيطة لم يتم التوافق على تعريف موحد للحوكمة البيئية إلا أن هناك عدة تعاريف تشير إلى المعنى العام لهذا المصطلح ومنها:
تعرف الحوكمة البيئية على أنها: "مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية (4)

- 1- عرفات، محمد .(2013).الحوكمة الرشيدة كمؤشر لزيادة فاعلية المؤسسات الاهلية،بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،ص 3099.
- 2- سعيد ،سعيد .(2011).حوكمة الجمعيات الاهلية وضمن الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي نبحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،ص421.

- 5- الحمد، محمد سعيد . (2009). البيئة ومشكلاتها ،المجلس القومي للثقافة ،الكويت ،ص191.
- 4 راغب ،ماجد .(2002). قانون حماية البيئة في الضو الشريعة ،منشأة المعارف ،القاهرة ،ص56.

كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها: "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءاً من المستوى الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية (1) ومن خلال ما سبق يرى الباحث تقديم تعريف موجز لمصطلح الحوكمة البيئية حيث تعرف على أنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضبط سلوكيات الفرد والمؤسسة في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها لتحقيق ما يعرف بالاستدامة البيئية وذلك وفق مبادئ محددة وبمساهمة كل الأطراف الفاعلة.

ثانياً: المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة البيئية :

أ . التنمية المستدامة: ترافق ظهور مفهوم الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقاً من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة.

وتكشف العلاقة بين التنمية المستدامة والرشادة البيئية على ما يلي

1- أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال و تمكين النوع الاجتماعي.

2-تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها.

3-يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة. (2)

ب . العدالة البيئية (Environmental Justice):

وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية ، كما تعبر العدالة البيئية عن حق الإنسان في بيئة سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد.(3)

ج . مبدأ الحيطة: والذي يعني منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة.

1 سالم ،زرنوقة. (2004). تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي ، مركزالدراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة ،ص87.

2 فرحان طالب ،علاء . (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي والاستراتيجي للمعارف ،دار صفاء ،عمان ،ص 136.

3 الجسر ،كريم .(2010). الحوكمة البيئية (تعزيز واقع البيئة في لبنان الواقع والاتجاهات ،بيروت ،لبنان ،ص 675.

ولقد أسست المادة الثالثة من القانون رقم 10/ 03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة للمبادئ التي يقوم عليها هذا القانون ،ومن بينها:"مبدأ الحيطة:الذي يجب بمقتضاه، أن لا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف التقنية والعلمية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة.(1)

ثالثا :أهداف الحوكمة :تسعي الحوكمة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:
مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتهم .

حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفاعلية الشركات .

حماية حقوق ومصالح العاملين في المؤسسات بكامل فئاتهم.

تحقيق الشفافية في جميع اعمال المؤسسات

تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع المؤسسات الحكومية والغير الحكومية. (2)

تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة المؤسسات

الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الانتاجية وصولا لتعظيم الأرباح بعيدا عن الاحتكارات.

الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات.

محاسبة الادارة التنفيذية أمام المساهمين.

رابعا :المقومات الأساسية لضمان تطبيق الحوكمة:

توفر القوانين والقواعد المتعلقة بمراقبة وضبط الأداء المالي والاداري.

تنصيب لجان مهمتها متابعة وتقييم الأداء بحيث تكون تابعة لمجلس ادارة منها لجنة المتابعة أو التدفق الداخلي.

تحديددقة المهام والمسؤوليات ضمن الهيكل التنظيمي خاصة في المناصب الادارية .

ضرورة تعدد الجهات الرقابية علي الأداء خاصة الأداء المالي والاداري

ضرورة توفر نظام محكم لوضع اعداد التقارير من أجل تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب.

(3)

خامسا: أبعاد الحوكمة:

حسن الادارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده علي أساس من المشاركة

وجود أدوات المراقبة والمحاسبية واليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الافراد

5- الزيني ،عايش . (2013). الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الالية الافريقية ،جامعة قاصدي ،الجزائر ،ص 128.

2- كامل السيد ،مصطفى . (3013).الحكمانية البعد السياسي للتنمية المستدامة ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الحكم الرشيد والتنمية في مصر ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،ص 87.

3 -WORLD BANK . (2004). DEVELOPMENT IN PRACTIC:government the world banks experience(u.s.a; Washington,p 81.

الانتقال بفكرة الحكم من الحالة التقليدية الي الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين تلك الاركان المشكلة للحكم الرشيد في المجتمع

ادارة المرافق العامة والموارد الطبيعية وفقا لأحكام القانون وحق المواطنين فيها بل حق الأجيال القادمة مراعاة حقوق الأفراد والمصالح العامة وتوفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها (الأمن الغذائي، السكن، وتوافر مصادر الطاقة، والمياه النظيفة، وجودة الخدمات والاستقرار الأمني، الرعاية الصحية) وغيرها من مجالات وقطاعات كثيرة بحيث يتم تحقيق هذه الامور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري. (1)

سادسا: عناصر الحوكمة: تتحدد عناصر الحوكمة من خلال:

الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلحة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة. (2)

سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، و إلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنتظر القضايا محكمة مستقلة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز. (3)

مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية. (4)

الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيز.

1-participatory DEVELOPMENT and good govnrnance, co-operaation guidelines series (u.s.a- organization for economic cooperation and deveipment . (2005).

2- Good Governance . (2007). Practices For Rights. Office Of The , United Nations High Commissioner For Human Rights , (UNHCR). Geneva, p 124.

3- أبو النصر ،مدحت . (2015).الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،القاهرة ،ص79.

4- فالح العدواني ، عيد . (2009).الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت ،مجلة النهضة ،جامعة القاهرة ،ص 103.

الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (الحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمة الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقد للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و عصنة النظام السياسي وترتيب أولويته. (1)

سابعا: آليات الحوكمة:

الحوكمة حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهرها هي إدارة شؤون الدولة، و يتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم و تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

-**الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها (2).

- **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة. (3)

- **حكم القانون (سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه

-Boyer, William W. (2009). "Political Scienc and the 21st Century: From Government to 1 Governance". Political Science and Politics, Vol. 23, No. 1, p. 54

2- التخطيط القومي، معهد . (2004)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اختيار اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، القاهرة، ص168.

Chandhoke, Neera. (2003). "Governance and the Pluralisation of the State: Implications for _ 3 38,p2957. Democratic Citizenship,, Economic and Political Weekly July ,

القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانتها لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص.(1)

- **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومُتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

- **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة. (2)

- **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق النقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع .

- **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية. (3)

- **الرؤية الاستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول. (4)

- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال لتوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم

1- حسن يوسف ، محمد . (2007).محددات الحوكمة ومعاييرها ،بنك الاستثمار القومي ،القاهرة ،ص 61.

2 -Governance for the Future . (2006). Democracy and Development in the Least Developed Countries. 2 New York: UNDP/UN OHRLLS, p69 .

3- عبدالفتاح، نبيل واخرون . (2003).المنظمات الأهلية العربية والحوكمة :قضايا وإشكاليات وحالات ،مركز الأهرام للدراسات السياسيةوالاستراتيجية ،القاهرة ،ص 176.

4 -Axtmann, Roland . (2004). “The State of the State: The Model of the Modern State and Its Contemporary Transformation , International Political ScienceReview,p,25

بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم . (1)

ثامنا:معوقات الحوكمة:

هناك العديد من العوامل التي تعوق تطبيق الحوكمة وتتدرج هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل الآتية:

- **الفساد:** والتي قد تشمل عدم احترام القانون، والتحايل علي دفع الضرائب وما يصاحب ذلك من البلطجة ،انتشار الشائعات ،الرشوة والمحسوبية، سيطرة رأس المال لبعض الشخصيات مما يعوق تطبيق الحوكمة.
- **الجهل :** عدم الالمام بالمعلومات اللازمة سواء الخاصة بالمستهلك أو المنتج ،عدم الالمام بكيفية تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية فيها.

- ضعف وغياب الاطار القانوني الازم لتطبيق الحوكمة وضعف الاليات الازمة لتطبيق القانون

- **معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية** قد تتمثل في ارتفاع مستوي الفقر والجهل وغياب الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني التي تفرز دور الدولة في حماية الملكية العامة وتساعد في ممارسة الضغوط لتطبيق القوانين ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة والحد من انتهاكات حقوق الأتسان. (2)

تاسعا :الحوكمة وطريقة تنظيم المجتمع:

تهدف طريقة تنظيم المجتمع من خلال عملها مع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء كانت أولية أو ثانوية لممارسة الطريقة الي الارتقاء بمستوي الأداء لهذه المؤسسات وصولا الي تحقيق أهدافه والمرتبطة بالمجتمع والمواطنين لتحسين أحوالهم من خلال احداث التغيرات الإيجابية ومواجهة الأزمات والمتغيرات التي تحد من قرات هذه المؤسسات علي تحقيق الأهداف المجتمعية وذلك من خلال الأخذ بالاتجاهات الحديثة والتقليدية لتطوير العمل بهذه المنظمات او المؤسسات ويمكن لطريقة تنظيم المجتمع تحسين جودة المنظمات التي هي أساس الممارسة للطريقة وصولا الي تحقيق الأهداف المجتمعية المنوط بهذه المؤسسات تطبيقها من خلال تطبيق مبادئ أو تفعيل الحوكمة لهذه المنظمات أو المؤسسات علي النحو الآتي:

- 1-التوعية بأهمية الحوكمة داخل هذه المؤسسات والمنظمات ومبادئها وأهدافها ومحدداتها ومعاييرها.
- 2-التدريب علي كيفية تطبيق الحوكمة الفعالة وفقا للقوانين والنظم العامة.

1- Enhancing Better Governance for Development in the Middle and North Africa (2003). Washington DC , World BankGroup.p66. , Accountability Inclusiveness

2- tony butcher . (2011). The governace of the social services and empowerment, opn university - 2 press,phiadelphia, p97.

- 3-تدعيم ثقة المواطنين في المنظمات والهيئات المقدمة للخدمات من خلال صحة ما يرد عن هذه المنظمات من بيانات ومعلومات. (1)
- 4-تدعيم نظم المحاسبية والمراقبة بهذه المنظمات سواء فيما يتعلق بالمعلومات أو الجانب المالي أو الاداري أو التنفيذي أو المهني.
- 5-تدعيم قنوات الاتصال والعلاقات بين جميع الأطراف داخل المؤسسة أو المنظمة الواحدة (تنفيذين - مدراء - مجلس ادارة - جمعية عمومية)
- 6-تدعيم مشاركة المواطنين (المستفيدين) في اتخاذ القرارات الخاصة بما يقدم لهم من خدمات وبرامج ومشروعات.
- 7-التوزيع المناسب للمسؤوليات والأدوار علي جميع الأطراف المشاركة في اتخاذ القرارات. (2)

-عاشرا: الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتصدر مشهد الاستثمار :

أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG، وزادت من توقعات توجيه الاستثمارات لهذه المجالات حول العالم. ورغم أن هذه المجالات كانت تحظى باهتمام لدى مديري الأصول في أوروبا، فإن تزايد القلق بشأن القضايا المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يزداد وينتشر بشكل أكبر حول العالم، بما في ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتماشى هذا التوجه مع العديد من الرؤى الحكومية التي تولي هذه الأبعاد أهمية قصوى.

ولوحظ وجود ارتفاع في الطلب على الشفافية في الإفصاح عن البيانات والمعلومات، مما بات يدفع مديري الأصول لدمج تحليل الحوكمة ESG بشكل أكبر في أعمالهم وفي بناء المحافظ الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تدفع جائحة كوفيد-19 الاستثمار إلى اعتماد مبادئ الجودة عالميا، خاصة الشركات صاحبة الميزانيات الكبيرة والقوية والمعروفة بقواعد حوكمة جيدة، وهو ما سيكون محفزا للاستثمار في أنظمة الحوكمة ESG.

وقد تطور الاهتمام بالاستثمار في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG في السنوات الأخيرة، لذا يتبنى مديرو الأصول والمستثمرون مناهج مختلفة في الحصول على بيانات ESG الخاصة بهم؛ ابتداءً من التعاقد مع موفري الجهات الخارجية، إلى دمج متخصصي ESG إلى فرقهم. وغالبا ما يلجأ مديرو الأصول إلى الخيار الأخير بسبب ما يمكن أن يحققه من حفاظ على النجاح المستمر لشركات المحافظ. (3)

-حاد عشر: الحوكمة البيئية تقرير جمعية الامم المتحدة للبيئة العالمية :

- الهدف

- 1- محمد السيد ، هناء . (2014).اتجاهات معاصرة في تنظيم المجتمع ،مكتبة الفتح ،الفيوم،ص51.
- 2- أبو النصر ، مدحت . (2015).الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ،مرجع سبق ذكرة ،ص109.
- 3- مسعود ، أماني . (2020). محاربة الفقر والحكم الرشيد في حي عشوائي بالقاهرة،مركزدراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،ص 132.

تعزيز التآزر والاتساق في الحوكمة البيئية لتيسير الانتقال صوب الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة.

- الاستراتيجية

تقع مسؤولية تنسيق البرنامج الفرعي المعني بإدارة الحوكمة البيئية على عاتق مدير شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية. وعلاوة على الشراكات مع طائفة عريضة من هيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، يركز نجاح تنفيذ البرنامج الفرعي 4 على التعاون القوي مع هيئات تقرير السياسات وأمانات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى وعملياتها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وسيمثل هذا التعاون عنصراً رئيسياً في تعزيز نظم الدعم المتبادل بين الحكومات والمجالات ذات الصلة. وقد أشارت مقررات مجلس الإدارة بخصوص الحوكمة البيئية الدولية، ونتائج المداورات بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه 2012 إلى الحاجة إلى تعزيز برنامج البيئة، وستوفر المزيد من التوجيه في تحديد اتجاه البرنامج الفرعي. (1)

- المشاركين في برنامج البيئة العالمي

وسيعمل برنامج البيئة في شراكة وثيقة مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بما في ذلك أمانات اتفاقيات ريو ومع الشركاء الآخرين، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة العليا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ولجنة القانون البيئي في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وأكاديمية القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشبكة الدولية للامتثال البيئي وإنفاذه، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومنتدى أصحاب المصلحة، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومركز قانون البيئة الدولي، وسلطات الإنفاذ الوطنية، والوزارات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومعاهد ومؤسسات البحوث فضلاً عن الشركاء الإقليميين والوطنيين. (2)

وتتمثل استراتيجية برنامج البيئة في هذا المجال بعد إيلاء الاهتمام الكامل لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية فيما يلي:

- (أ) لتوفير الدعم لعمليات صنع القرار الدولي المتساوقة بشأن الحوكمة البيئية، سيساعد برنامج البيئة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة ووضع جدول الأعمال البيئي العالمي.
- (ب) وبغية تحفيز الجهود الدولية لمتابعة تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، سيقدم برنامج البيئة الدعم لمواصلة وضع وتنفيذ القانون والمعايير والمواصفات البيئية الدولية وخاصة تلك التي تعالج الأهداف والغايات والالتزامات المحددة

1 الامم المتحدة للبيئة ، برنامج . (2011). مؤتمر المفوضين المعني باتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات البيئية العضوية الثابتة ، استكتولهم ،السويد ،ص201.

2 المتحدة ، الأمم . (2005). اتفاقية مكافحة التصحر ،بون ،المانيا ،ص456.

في نتائج قم ومؤتمرات الأمم المتحدة والتي تعزز المؤسسات ذات الصلة. وفي هذا السياق، سيقدم برنامج البيئة الدعم، في شراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، للجهود التي تبذلها الحكومات لوضع وإنفاذ التشريعات البيئية والامتثال للمعايير والالتزامات البيئية الدولية.

(ج) وبغية تقديم الدعم للبلدان لتعميم الاستدامة البيئية في العمليات والسياسات والخطط المعنية بالاستدامة البيئية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، سيقدم برنامج البيئة الدعم للمنديات الوزارية وغيرها من المنديات الحكومية الدولية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية لمعالجة القضايا البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة (1)

- العوامل الخارجية

يتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي 4 هدفه وإنجازاته المتوقعة استناداً إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن نتائج حوار السياسات فيما بين الحكومات في العمليات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تعرب عن تأييد واضح لتعزيز التآزر والاتساق في الحوكمة البيئية مع الاعتراف دون غموض بدور برنامج البيئة وتأييدها لتدعيم البرنامج على النحو الوارد في وثيقة النتائج لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصلو إليه"؛

(ب) أن الحكومات والسلطات الوطنية المعنية تبدي التزاماً واضحاً بتعزيز عمليات الحوكمة البيئية في سياق التنمية المستدامة مع الاعتراف بدور الفئات الرئيسية وأصحاب المصلحة في هذه العمليات. (2)

-ثان عشر. التنمية المستدامة والبيئة :

يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقير، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي وردت في الفصل الأول، لا تفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة (3) العام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة

1 جامعة الدول العربية، الأمم المتحدة . (2010). التقرير العربي الثالث الأهداف التنموية لللفية الثالثة واثار الازمات البيئية والاقتصادية العالمية، القاهرة، مصر، ص 832.

2 الامم المتحدة للبيئة، برنامج . (2004). المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس الادارة - كوريا 29:31 مارس، ص 117.

3 - موسشيت، ف. دوجلاس . (2000). "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ص.

البرية) وثيقة سميت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة. وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهبيء للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع العام 1987، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد (1).

تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعاً. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المخترنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديمقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، وفيه باحتياجاته المشروعة. (2)

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل" وبذلك تؤكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه

1. عبد الفتاح القصاص ، محمد .(2007). حين تتفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن ، ص. 14. 15.

2 سليمان مهنا ، ابراهيم .(2000). "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، ص. 22.

العناصر الثلاثة الأخيرة تشكّل الركائز للتنمية المستدامة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان. وبالتالي، يستشف بأن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل الطاقة المتجددة إحدى وسائل حماية البيئة. التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل. هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي. هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حواجز تقلل من التلوث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. (1)

لذلك، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزود الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان. وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب 25% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. وقد أصبح واضحاً في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً لصحة الإنسان. وإن عدداً قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطاً بعيداً نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي. وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية. إن واحداً من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه ازدياداً مطرداً بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه. ويستلزم حل هذه المشكلة المزوجة زيادة الاستثمارات المالية، ويتطلب حلولاً تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص (2).

وعلى الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالباً ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة. ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك. وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدي القرن الحادي والعشرين يكون في الإجابة عن السؤال الآتي كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض وإمكاناته؟ يجب أن يقدم المجتمع الدولي إحصاءً بما

1. فرغلي حسن ، أحمد. (2007). البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص. 18. 20.

2 الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF، تقرير (2006). منظمة الصحة العالمية، جنيف ، ص. 24. 25.

يمكن كوكب الأرض أن يقدمه مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل. ولكي يتم ذلك، هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية، تمامًا كمتابعة لحركة المال في الأسواق الاقتصادية. إن هذه الأداة المحاسبية هي في الواقع ما يسمى بـ "البصمة البيئية"، وبالتالي، تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:

أ. مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية :

إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضًا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية. وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.

ب- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة :

من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية (Optimal Allocation and Using the Available Resource

انطلاقًا مما تشكل العولمة النيوليبرالية، التي تقوم على استهلاك المواد غير القابلة للتجدد بوتيرة لا تكثر باحتياجات الأجيال المقبلة، من خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان (الحق في التعلم، والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة)، أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن انعدام التنمية يشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين. (1)

- **ثالث عشر المفهوم البيئي للتنمية المستدامة يعني:** التنمية ذات القدرة علي الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية ، المحافظة علي تكامل الاطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل علي تنميتها في العالم بما يؤدي الي مضاعفة المساحات الخضراء علي الارض. ونستنبط من خلال عرض المفاهيم السابقة للتنمية المستدامة أنها تعتمد علي: إدارة فعالة ومنظمة لاستخدام الموارد المجتمعة المتنوعة أفضل استخدام لتحقيق أهداف التنمية بأكثر كفاءة ممكنة.

1 أنان، كوفي .(2003). التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 8.

إدارة فاعلة للعمليات البيئية بهدف صيانة وتعزيز وحسن استخدام موارد المجتمع وتتميتها وعدم استنزافها بصورة تساعد علي الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية بصورة مستمرة ومتواصلة بهدف النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل .

تحقيق التوازن البيئي بين احتياجات الإنسان ومتطلباته والتي يرغب في إشباعها وموارد البيئة وإمكاناتها المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

استراتيجية واضحة لتحقيق أهداف التنمية علي المدى القريب والبعيد وتعمل علي إيجاد الموازنة الفعالة بين القدرة الانتاجية والبيئية.

قيم أخلاقية هامة وهي المساواة والعدالة في توزيع الحقوق بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة .
الأخذ بأساليب التقدم التكنولوجي والمادي بشرط عدم حدوث تدهور في البيئة.

الاعتراف الدولي بأهمية التنمية المستدامة والاعتماد على أساليبها والتزام كل دول العالم بالقوانين والمواثيق الخاصة بالبيئة .(1)

-رابع عشر: من أهداف التنمية البيئية المستدامة:

1- المحافظة على موارد البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على البعد البيئي الذي تدهور كثيراً، نتيجة لأنماط التنمية القديمة وزيادة الاتجاه إلى التصنيع على حساب الزراعة، بالإضافة إلى زيادة الفقر في العالم النامي مما كان له المردود السلبي على موارد البيئة وأدى إلى استنزاف الموارد الغير متجددة وزيادة التصحر والتلوث، لذلك تقوم التنمية المستدامة بالموازنة بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية العالمية التي تطراً علي الساحة الدولية من عولمة.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية والمجتمعية القائمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم وبيئتهم، وحثهم على المشاركة الفاعلة وإيجاد حلول مناسبة للمشكلات من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.(2)

- خامس عشر: التجربة المصرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة مصر 2030

- تعتبر قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث من أهم أبعاد وعناصر التنمية المستدامة، وكذلك تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها البلاد النامية، في ضوء التجارب التي خاضتها البلاد المتقدمة والمشاكل البيئية التي تحاول أن تجد لها الحلول الممكنة، بل أن تقضي تراكمات التلوث على إمكان العلاج الناجح، ولم تعد اعتبارات التنمية رغم أهميتها البالغة عذراً لتجاهل المحافظة على البيئة واتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة التلوث، فالقضية ليست قضية البقاء ونوعية الحياة التي يحيها الإنسان، بل استمرار الحياة نفسها، انطلاقاً من السعي نحو تحسين نوعية البيئة المصرية

1 مصطفى ، احمد . (2005). قضايا التنمية في الدول النامية ،دار النهضة الجامعية ، الاسكندرية ، ص53.

2 كمال سعد، كامل .(2006). الإصلاح البيئي والتنمية المستدامة في مصر، المؤتمر السنوي (العلوم الاجتماعية والتنمية في مصر)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 11-12/4، ص837.

كأحد الاهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة مصر 2030 وإيماناً بأن نجاح أي عمل لابد أن يأتي في إطار التشاور وديمقراطية الحوار واستناداً علي المنهج العلمي في تحليل ومعالجة القضايا البيئية في مصر تم اصدار الخطة الوطنية للعمل في مصر لتأتي كنتائج لجهود وراء كافة المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والخبراء المتخصصين وكافة المهنيين بالبيئة في مصر وذلك لوضع استراتيجية العمل البيئي في مصر (1)

-قبل عرض الرؤية تم الاخذ في الاعتبار عند اعداد الخطة الوطنية للعمل البيئي في مصر العديد من القضايا التي تواجه الدولة المصرية ومنها:

- 1-ندرة الموارد المائية مع زيادة النمو السكاني المطرودة واتساع الانشطة الاقتصادية مع ثبات كمية المياه المتاحة
- 2-تلوث الهواء والتي تعد من أهم المشكلات المؤثرة علي البيئة في مصر وخاصة المناطق الحضرية الكبيرة
- 3- محدودية الاراضي الزراعية المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان
- 4- انتشار المناطق العشوائية داخل المدن من الهموم البيئية التي تواجه مصر
- 5-التصحّر وهو مشكلة بيئية ملحة في مصر باعتبار مصر من المناطق القاحلة
- 6- التلوث البحري نتيجة المكونات الصناعية الزراعية الحيوانية
- 7- زيادة المخلفات الصلبة والمخلفات الصناعية والزراعية والحيوانية
- 8-الحفاظ علي التنوع البيولوجي وتنمية الموارد الطبيعية في مصر حيث تملك مصر موروثاً طبيعياً يتضمن العديد من الانواع النباتية والحيوانية النادرة (2)

-أهم العوامل والقوي المؤثرة التي اولدت تلك القضايا البيئية في مصر :

- 1-الزيادة السكانية
- 2-الانشطة الزراعية
- 3-الصناعة والتعدين
- 4-الطاقة
- 5-النقل
- 6-السياحة
- 7-المجمعات العمرانية

- الرؤية المستقبلية للعمل البيئي في مصر 2030 :

- اولاً: برنامج التنمية البيئية للمناطق الريفية والحضرية وتشمل
- دعم برنامج القرية المصرية صديقة البيئة
 - برنامج المدن صديقة البيئة
 - برنامج التنمية البيئية للمدن القائمة القديمة

1 هلال، عصام الدين . (2017). التربية البيئية، القاهرة، مكتبة الأسرة،ص79.

2 حسن يوسف، محمد . (2017).محددات الحوكمة ومعاييرها ،بنك الاستثمار القومي ،القاهرة ،ص 61.

- ثانيا :برنامج حماية الاراضي الزراعية والزراعة البيئية (حماية التربة والاراضي) (1)
- ثالثا خطة الانتاج الانظف (الية التنمية النظيفة)
- رابعا خطة السياحة البيئية والمحميات وحماية السواحل والبحار
- خامسا حماية نهر النيل والحفاظ علي نوعية المياه بالنهر وبحيراته
- سادسا :وضع برنامج الطاقة النظيفة والمتجددة والجديدة
- سابعا: وضع برنامج النقل صديق البيئة
- ثامنا: وضع برنامج التنمية البشرية والمشاركة الشعبية
- تاسعا :التطوير المؤسسي (التشريعي - الاداري -المالي) تعديل وتطوير اللائحة التنفيذية للقانون رقم 4لسنة1994 بشأن حماية البيئة
- عاشرا :برنامج التعاون الدولي البيئي
- حاد عشر :برنامج نظم المعلومات البيئية

النتائج والمناقشة :

- ان الحديث عن التجربة المصرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يمكن القول أن مصر تسعى جاهدة الي تحسين مؤشرات الحوكمة عن طريق حملة من الاصلاحات والتعديلات شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونظرا لما تملكه مصر من امكانات طبيعية تسمح لها تحقيق تنمية مستدامة فالتنوع الاقليمي لها أدي الي التنوع البيولوجي مما يؤهلها لتصبح قطبا سياحيا اذا استثمرت في هذا المجال فدور الدولة يكمن بالأساس في صياغة السياسة العامة بما فيها السياسة البيئية ولكي تستطيع مصر المضي في هذا المجال كان ولا بد من تبني مجموعة من السياسات في مجال الحوكمة البيئية عن طريق وضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية الرشيدة وانشاء مجموعة من الهيئات التي أوكلت لها حماية البيئة كلا حسب تخصصه والمهام الموكل بها من خلال الاتي :

- 1- مؤامة النصوص التشريعية لخصوصية البيئة المصرية.
- 2- تشديد الرقابة والمتابعة علي تنفيذ مختلف التشريعات القانونية البيئية .
- 3- الشراكة بين وزارة البيئة والوزارات المختلفة .
- 4- تضافر جهود الدولة الحكومة اقطاع الخاص المجتمع المدني لحماية البيئة .
- 5- دور المؤسسات الاقتصادية من خلال تبنيها لمبادي الادارة البيئية الرشيدة
- 6- المنظمات الدولية لنقل التجارب والخبرات في مجال حماية البيئة .
- 7-نشر الثقافة البيئية والاعلام البيئي في المجتمع المصري .

1 الدولة لشئون البيئة، وزارة . (2017). الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة 2030 طبقا لألويات الخطة الوطنية للعمل البيئي ،القاهرة ،مصر ،ص134.

8- البرنامج الدولي لصون الطبيعة من خلال تواجده في شمال افريقيا والذي شمل مصر عن طريق شراكته مع وزارة البيئة .

- ملخص الاستنتاج :

يعالج موضوع دراسة الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مصر من خلال استنتاج أهم العوامل المؤثرة والنظريات المفسرة للعلاقة بينها وذلك بعد دراسة كل مفهوم علي حدي ومن خلال تفعيل اليات الحوكمة البيئية والتي سيتجسد من خلال دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية بأسقاط الاطار النظري علي حالة مصر البيئية ودراسة واقع الحوكمة بها انها تملك مختلف الامكانيات التي تؤهلها لتحقيق تنمية مستدامة رغم أن المؤشرات في هذا المجال مازالت متوسطة وبالتالي لابد من تكثيف الجهود علي مختلف المستويات والمجالات من أجل مواجهة مختلف التحديات وبلوغ هدف تحقيق استدامة الحوكمة البيئية المصرية .